



عبدالله الشخلة

انعكاسات الحرب التجارية الدائرة الآن على اقتصادنا

إن هذه الحرب ستعود بالضرر والخسارة على أطرافها أولاً دون شك، لكنها ستكون السبب الرئيس لحالة الركود التي ستنتال اقتصادات كل دول العالم، وفي مقدمتها اقتصادات دول مجلس التعاون، وإذا استمرت الحرب أو تصاعد وطيسها فإن ذلك سيؤثر سلباً على النظام الاقتصادي العالمي الحر، وقد يفضي إلى تراجع حركة التجارة الدولية وإصابة الاقتصاد العالمي بالركود وتفاقم الأزمات الاقتصادية من بطالة وغلاء وتدني مستويات المعيشة وإفلاس الكثير من الشركات والمؤسسات في مختلف دول العالم.

وقد أدت الحرب بين الولايات المتحدة والصين في مرحلتها الأولى وحتى الآن إلى تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي ليبلغ 2.9% وسينخفض إلى 1.7% في العام 2020.

وحول من يشعر بالآلام تلك الحرب ومن يجني مكاسبها؟ وماذا يعني الجدل المستمر بالنسبة للبلدان النامية؟

فقد أكدت دراسة نشرها مؤخراً مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) أن التراجع الاقتصادي غالباً ما تصاحبه اضطرابات في أسعار السلع الأساسية والأسواق المالية والعملات، وكل ذلك ستكون له تداعيات مهمة على البلدان النامية. ويتمثل أحد المخاوف الرئيسية في احتمال أن تتصاعد التوترات التجارية لتصبح حروب عملات، مما يجعل من الصعوبة بمكان سداد الديون بالدولار.

وثمة قلق آخر تشير إليه دراسة "الأونكتاد" وهو أن مزيداً من البلدان قد تنضم إلى النزاع، وأن السياسات الحمائية يمكن أن تتصاعد إلى مستوى عالمي.

وهناك مثل أفريقي قديم يقول: "عندما تتقاتل الأفيال فإن الحشائش والأعشاب هي التي تعاني". وينطبق القول نفسه على الحروب التجارية الكاملة النطاق؛ فعندما تتصادم الاقتصادات الكبرى، تكون البلدان النامية بين الاقتصادات الأشد تضرراً.

وبالنسبة إلينا في دول مجلس التعاون الخليجي، فإن اقتصادات دولنا أصبحت جزءاً لا يتجزأ من الاقتصاد العالمي، بل إن الاقتصاد الخليجي يعد من أكثر اقتصادات العالم تماهياً واندماجاً في الاقتصاد الدولي. ولذلك، فإننا لن نكون في معزل أو مأمن من الآثار السلبية التي سيتعرض لها الاقتصاد العالمي جراء هذه الحرب، على الرغم من أن ميزان الفائض التجاري بيننا وبين الولايات المتحدة يميل لصالح الأخيرة، ما يعني أن دول الخليج ستستورد من أميركا من المنتجات أكثر مما تصدره لها.

وبما أن اقتصاد دول مجلس التعاون يعتمد بشكل رئيس على النفط كمصدر للدخل فإنه على المدى الطويل، إذا استمر وتوسع تبادل الإجراءات الوقائية والانتقامية بين أطراف الحرب التجارية، فإن ذلك سيؤدي إلى انخفاض حجم التجارة العالمية والإنتاج، وبالتالي تراجع الطلب على الطاقة وانخفاض أسعار النفط، وبالتالي تدني إيرادات دول المجلس، وهذا ما سيدفع بدوره إلى زيادة

تذكر العام 1914م بأنه العام الذي اندلعت فيه الحرب العالمية الأولى التي أوقد شرارتها طالب صربي قام باغتيال ولي عهد النمسا وزوجته أثناء زيارتهما لمدينة سراييفو. راح ضحية تلك الحرب أكثر من 37 مليون شخص من مدنيين وعسكريين بين قتيل وجريح ومفقود.

وتذكر العام 1939 بأنه العام الذي نشبت فيه الحرب العالمية الثانية التي أشعل نيرانها المستشار الألماني أدولف هتلر، وبلغ العدد الإجمالي للخسائر البشرية في تلك الحرب أكثر من 61 مليون قتيل بين مدني وعسكري. فهل سنتذكر في المستقبل العام 2018 بأنه العام الذي نشبت فيه الحرب العالمية التجارية التي أشعل فتيلها الرئيس الأميركي دونالد ترامب؟ مع العلم أن الحروب التجارية لا تختلف أضرارها كثيراً عن الحروب العسكرية التقليدية، والفرق الأساسي بين الاثنين هو أن القنابل والصواريخ التي تستخدم في النزاعات العسكرية تستبدل بالرسوم والتعريفات الجمركية.

ففي بداية العام المذكور، وهو العام الماضي، شن ترامب أول معارك هذه الحرب التي هبأ لها الشعب الأميركي والعالم مسبقاً أثناء حملته الانتخابية عندما وعد فيها باستعادة العظمة الأميركية، وركز على مقولة "المنتج الأميركي أولاً"، ووعد بدعم التجارة الأميركية وجعلها منصفة أو عادلة لبلاده، حتى لو كان ذلك يهدد العرف الدبلوماسي بين الدول، وحتى لو كان تنفيذ هذه الوعود يجر الولايات المتحدة إلى حروب تجارية قد تكون آثارها بعيدة المدى وذات تأثير عميق مثلها مثل الحروب التقليدية، وذلك رداً على ما تتعرض له الولايات المتحدة، كما يقول، من ممارسات تجارية غير عادلة على مدى سنوات من جانب الصين وغيرها من الدول، بما في ذلك اتهام هذه الدول بالسرقة والاعتداء على رصيد الملكية الفكرية الأميركية والاختراق والتجسس التكنولوجي والصناعات السيبراني ما يشكل تهديداً لأمنها القومي.

ولذلك، وبعد فوزه في الانتخابات وتوليته السلطة اشتعلت الحرب التجارية بالفعل بين أكبر قوتين اقتصاديتين في العالم، عندما فتح ترامب جبهة الصين كأول الجهات في معركته الأولى في هذه الحرب، وقتها اتهمت الصين الولايات المتحدة ببدء أكبر حرب تجارية في التاريخ.

وباختصار شديد فقد بدأت هذه المعركة بجولات عدة من الرسوم الجمركية فرضتها الولايات المتحدة على المنتجات الصينية الواردة، وردت الصين هي الأخرى برسوم انتقامية على الواردات الأميركية. في الجولة الأولى فرضت الولايات المتحدة رسوماً على 5000 منتج صيني بقيمة 250 بليون دولار، وهي تمثل نصف المنتجات الواردة من الصين، وردت الصين بالمثل وفرضت رسوماً على 5000 منتج أميركي.

وكان ترامب قد نفى في بداية المعارك أن يكون الخلاف مع الصين عبارة عن حرب تجارية؛ حيث صرّح على تويتر قائلاً: "لقد

مدير "المرور" يشيد بدعم "كريدي ماكس" لـ "شكرا"



المندوب العام للإدارة العامة للمرور مستقبلاً مساعد المدير العام لدائرة تطوير الأعمال بشركة كريدي ماكس

المندوب العام للإدارة العامة للمرور مستقبلاً مساعد المدير العام لدائرة تطوير الأعمال بشركة كريدي ماكس عن شكره وتقديره لمدير عام المرور، منوهاً بجهود وإنجازات الإدارة العامة للمرور في مجال رفع مستوى السلامة المرورية وتقديم الخدمات

المندوب - وزارة الداخلية

استقبل المدير العام للإدارة العامة للمرور العميد الشيخ عبدالرحمن بن عبدالوهاب آل خليفة، مساعد المدير العام لدائرة تطوير الأعمال بشركة كريدي ماكس أحمد سيادي.

وفي اللقاء، رحب مدير عام المرور بسيادي، معرباً عن شكره وتقديره لشركة كريدي ماكس على دورها المتميز وإسهاماتها الطبية في مجال خدمة المجتمع، وحرصها على دعم استراتيجية الإدارة العامة للمرور من خلال المشاركة في حملة "شكرا" التي تنظمها إدارة الثقافة المرورية، وتهدف إلى توعية مستخدمي الطريق وتكريم السائقين الملتزمين بالأنظمة والقواعد المرورية على الطريق.

من جانبه، أعرب مساعد المدير العام

"العقوبات البديلة" يسهم في إصلاح المحكومين



جانب من المجلس الرئاسي للمحافظة الشمالية

قانون العقوبات والتدابير البديلة بين الواقع والتطبيق" بمشاركة النائب السابق المحامي فريد غازي وإدارة تنفيذ الأحكام وإدارة الوقاية من الجريمة وبرنامج تمام بوزارة الداخلية، لتوضيح محتوى وأهداف قانون العقوبات والتدابير البديلة. وفي هذا السياق، ثمن المحافظ، توجهات جلالة الملك بشأن التطبيق الفعال لقانون العقوبات والتدابير البديلة وحرص ومتابعة وزير الداخلية ووزير العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف لوضع آلية تنفيذ القانون وتطبيقه على أرض الواقع.

المندوب - وزارة الداخلية

عبر محافظ الشمالية علي العصفور عن صادق مشاعر الولاء والانتماء لعاهل البلاد صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، مؤكداً الالتزام بالتوجهات الملكية السامية الرامية لحفظ أمن الوطن والدفاع عن مكتسباته، وأن التضحية تحت راية جلالته شرف عظيم وكلنا جنود بأرواحنا نفدي الوطن.

وأشار إلى أن التواصل وتبادل الزيارات في هذا الشهر الفضيل، سمة عودنا عليها الآباء والأجداد وحكام آل خليفة الكرام ويحرص عليها جلالة الملك وسمو رئيس الوزراء وسمو ولي العهد، كما يؤكد عليها وزير الداخلية، الأمر الذي يشكل سداً منيعاً، وقوة وتلاحم الوطن ضد كل من يريد النيل منه أو إحداث شرخ فيه. جاء ذلك في المجلس الرئاسي للمحافظة، الذي استضاف جلسة حوارية بعنوان